Der Kalām der Salaf

Veröffentlicht am 10. Juni 2026 · Stand: 14. November 2026 · 2 Min. Lesezeit

Ibn Taymīyya (gest. 728 هـ) sagte, dass die Salaf den wahren Kalām und die Schlussfolgerung nicht getadelt haben:

> والسَّلَفُ لَمْ يَذُمُّوا جِنْسَ الْكَلَامِ. فَإِنَّ كُلَّ آدَمِيٍّ يَتَكَلَّمُ وَلَا ذَمُّوا الِاسْتِدْلَالَ وَالنَّظَرَ وَالْجَدَلَ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ وَالِاسْتِدْلَالَ بِمَا بَيَّنَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ
>
> *Die Salaf haben nicht die Art von Kalām (an sich) getadelt, so wahrlich, jeder Mensch macht Kalām und sie tadelten nicht die Schlussfolgerung, die Überlegung und den Disput, welche Allāh Seinem Gesandten (ﷺ) befohlen hat und die Schlussfolgerung womit Allāh und Sein Gesandter (ﷺ) verdeutlicht haben.*
>
> بَلْ وَلَا ذَمُّوا كَلَامًا هُوَ حَقٌّ؛ بَلْ ذَمُّوا الْكَلَامَ الْبَاطِلَ وَهُوَ الْمُخَالِفُ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَهُوَ الْمُخَالِفُ لِلْعَقْلِ أَيْضًا وَهُوَ الْبَاطِلُ
>
> *Vielmehr haben sie nicht Kalām getadelt, der wahr ist, sondern sie tadelten den falschen Kalām und es ist der zum Buch (dem Qurʾān) und der Sunna im Widerspruch stehende. Und auch der zum Verstand im Widerspruch stehend und (der) falsch ist.*
>
> **فَالْكَلَامُ الَّذِي ذَمَّهُ السَّلَفُ هُوَ الْكَلَامُ الْبَاطِلُ وَهُوَ الْمُخَالِفُ لِلشَّرْعِ وَالْعَقْلِ**
>
> ***So ist der Kalām, den die Salaf tadelten, der falsche Kalām, der im Widerspruch zum Gesetz (der Sharīʿa) und dem Verstand steht.***

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
الطبعة الثانية : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
الطبعة الثالثة : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ج.م.ع المنصورة
الإدارة: ش الإمام محمد عبده الفواجه لكلية الآداب ص.ب ٢٣٠
ت / ٢٢٥٠٦٣٠ فاكس ٢٢٦٠٩٧٤ / ٠٥٠ محمول ٠١٠/١٧٠٦٥٠٨
E-MAIL:darelwafa@HOTMAIL.COM
WWW.EL-WAFAA.COM

مجموع الفتاوى

لشيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني

المتوفى سنة ٧٢٨هـ

اعتنى بها وخرج أحاديثها

عامر الجزار — أنور الباز

الجزء الثالث عشر

والجدل الذي أمر الله به رسوله، والاستدلال بما بينه الله ورسوله، بل ولا ذموا كلامًا هو حق، بل ذموا الكلام الباطل، وهو المخالف للكتاب والسنة، وهو المخالف للعقل أيضًا وهو الباطل، فالكلام الذي ذمه السلف هو الكلام الباطل، وهو المخالف للشرع والعقل.

١٣/١٤٨ /ولكن كثيرًا من الناس خفي عليه بطلان هذا الكلام، فمنهم من اعتقده موافقًا للشرع والعقل، حتى اعتقد أن إبراهيم الخليل استدل به، ومن هؤلاء من يجعله أصل الدين ولا يحصل الإيمان أو لا يتم إلا به، ولكن من عرف ما جاء به الرسول وما كان عليه الصحابة علم بالاضطرار أن الرسول والصحابة لم يكونوا يسلكون هذا المسلك، فصار من عرف ذلك يعرف أن هذا بدعة، وكثير منهم لا يعرف أنه فاسد، بل يظن مع ذلك أنه صحيح من جهة العقل، لكنه طويل أو بعيد المعرفة، أو هو طريق مخيفة مخطر يخاف على سالكه، فصاروا يعيبونه كما يعاب الطريق الطويل والطريق المخيف، مع اعتقادهم أنه يوصل إلى المعرفة، وأنه صحيح في نفسه.

وأما الحذاق العارفون بحقيقه فعلموا أنه باطل عقلا وشرعًا، وأنه ليس بطريق موصل إلى المعرفة، بل إنما يوصل لمن اعتقد صحته إلى الجهل والضلال، ومن تبين له تناقضه أوصله إلى الحيرة والشك.

ولهذا صار حذاق سالكيه ينتهون إلى الحيرة والشك؛ إذ كان حقيقته أن كل موجود فهو حادث مسبوق بالعدم، وليس في الوجود قديم، وهذا مكابرة؛ فإن الوجود مشهود، وهو إما حادث وإما قديم، والحادث لابد له من قديم، فثبت وجود القديم على التقديرين.

١٣/١٤٩ /وكذلك ما ابتدعه في هذه الطريق ابن سينا وأتباعه من الاستدلال بالممكن على الواجب أبطل من ذلك، كما قد بسط ذلك في غير هذا الموضع، وحقيقته أن كل موجود فهو ممكن ليس في الوجود موجود بنفسه، مع أنهم جعلوا هذا طريقًا لإثبات الواجب بنفسه، كما يجعل أولئك هذا طريقًا لإثبات القديم، وكلاهما يناقض ثبوت القديم والواجب فليس في واحد منهما إثبات قديم ولا واجب بنفسه، مع أن ثبوت موجود قديم وواجب بنفسه معلوم بالضرورة.

ولهذا صار حذاق هؤلاء إلى أن الموجود الواجب والقديم هو العالم بنفسه، وقالوا: هو الله، وأنكروا أن يكون للعالم رب مباين للعالم؛ إذ كان ثبوت القديم الواجب بنفسه لابد منه على كل قول، وفرعون ونحوه ممن أنكر الصانع ما كان ينكر هذا الوجود المشهود، فلما كان حقيقة قول أولئك يستلزم أنه ليس موجود قديم ولا واجب، لكنهم لا يعرفون أن هذا يلزمهم، بل يظنون أنهم أقاموا الدليل على إثبات القديم الواجب بنفسه.

والمقصود هنا أن الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقل، ويعرف برهانه ودليله إما العقلي، وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالة القرآن على هذا وهذا، وتجعل أقوال الناس التي قد توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحاب
١١ هذه الألفاظ: يحتمل كذا وكذا، ويحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما /يوافق خبر الرسول قُبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد.

وهذا مثل لفظ «المركب» و «الجسم» و «المتحيز» و «الجوهر» و «الجهة» و «العرض» ونحو ذلك، ولفظ «الحيز» ونحو ذلك، فإن هذه الألفاظ، لا توجد في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يريده أهل هذا الاصطلاح، بل ولا في اللغة أيضًا، بل هم يختصون بالتعبير بها على معان لم يعبر غيرهم عن تلك المعاني بهذه الألفاظ، فيفسر تلك المعاني بعبارات أخرى، ويبطل ما دل عليه القرآن بالأدلة العقلية والسمعية، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل، وعرف وجه الكلام على أدلتهم، فإنها ملفقة من مقدمات مشتركة، يأخذون اللفظ المشترك في إحدى المقدمتين بمعنى، وفي المقدمة الأخرى بمعنى آخر، فهو في صورة اللفظ دليل، وفي المعنى ليس بدليل، كمن يقول: سهيل بعيد من الثريا، لا يجوز أن يقترن بها، ولا يتزوجها، والذي قال:

أيها المنكح الثريا سهيلا

أراد امرأة اسمها الثريا، ورجلا اسمه سهيل. ثم قال:

عمرك الله كيف يلتقيان

١١ /هي شامية إذا ما استقلت وسهيل إذا استقل يمان

وهذا لفظ مشترك، فجعل يعجبه، وإنكاره من الظاهر من جهة اللفظ المشترك، وقد بسط الكلام على أدلتهم المفصلة في غير موضع.

والأصل الذي بنى عليه نفاة الصفات وعطلوا ما عطلوه حتى صار منتهاهم إلى قول فرعون الذي جحد الخالق، وكذب رسوله موسى في أن الله كلمه، هو استدلالهم على حدوث العالم بأن الأجسام محدثة، واستدلالهم على ذلك بأنها لا تخلو من الحوادث، ولم تسبقها، وما لم يخل من الحوادث ولم يسبقها فهو محدث، وهذا أصل قول الجهمية الذين أطبق السلف والأئمة على ذمهم، وأصل قول المتكلمين الذين أطبقوا على ذمهم، وقد صنف الناس مصنفات متعددة فيها أقوال السلف والأئمة في ذم الجهمية، وفي ذم هؤلاء المتكلمين.

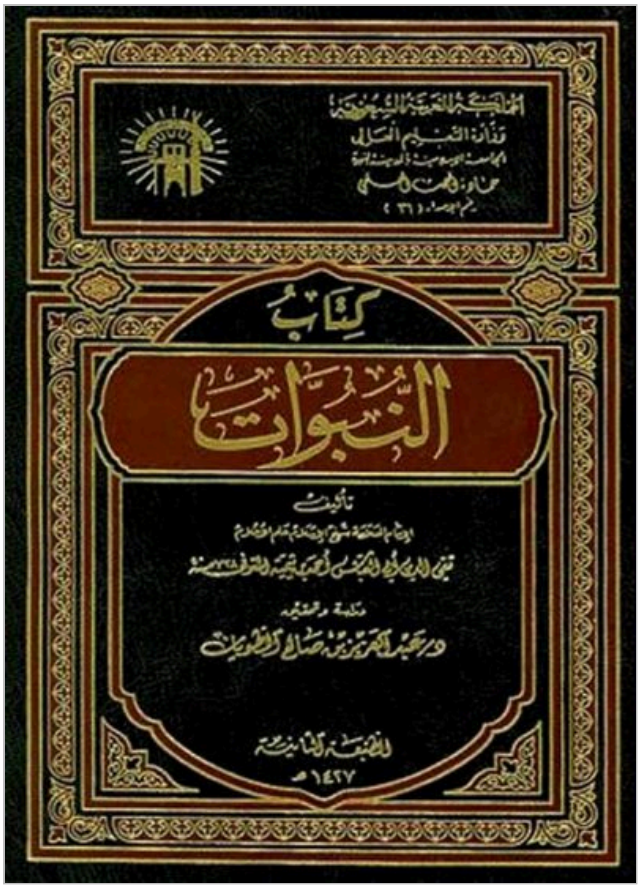
والسلف لم يذموا جنس الكلام، فإن كل آدمي يتكلم، ولا ذموا الاستدلال والنظر

مجموع فتاوى، ابن تيمية، ج١٣ ص١٤٧

Ibn Taymīyya (gest. 728 هـ) sagte, dass die Salaf den Kalām getadelt haben, der gegen die Offenbarung widerspricht, nicht den anderen Kalām und dass viele Leute diese Unterscheidung nicht erkannt haben:

> والسلف والأئمة ذموا أهل الكلام المبتدعين؛ الذين خالفوا الكتاب، والسنّة
>
> *Die Salaf und die A'immah tadelten die Erneuerer (der) Leute des Kalām, diejenigen, die im Widerspruch stehen zum Buch (dem Qurʾān) und der Sunna.*
>
> ومن خالف الكتاب والسنة لم يكن كلامه إلا باطلاً؛
>
> *Und wer im Widerspruch steht zum Buch (dem Qurʾān) und der Sunna, dessen Kalām ist nichts, außer Unwahrheit.*
>
> فالكلام الذي ذمّه السلف يُذمّ لأنّه باطل، ولأنّه يُخالف الشرع
>
> *So ist der Kalām den die Salaf tadelten, getadelt, weil er falsch ist und weil er im Widerspruch zum Gesetz (der Sharī'a) steht.*
>
> ولكنّ لفظ الكلام لمّا كان مجملاً، لم يعرف كثيرٌ من الناس الفرق بين الكلام الذي ذموه، وغيره
>
> *Jedoch das Wort „Kalām“ weil es allgemein ist, erkannten viele von den Menschen nicht die Unterscheidung zwischen dem Kalām, welcher von ihnen getadelt wurde und anderem*

Ibn Taymīyya stimmte in dieser Angelegenheit mit der Ahl as-Sunna überein und wurde nur deshalb zitiert.



حقوق هذه الطبعة محفوظة للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
أشرف على هذه الطبعة المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية
الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

مكتبة أضواء السلف - للطباعة والنشر
الرياض - شارع تحرمة أبي رخاص - حي الراشد ١٢١٨٩٢ - الرمز ١١٧١١
تلفون وفاكس: ٤٥٠٢١٠٢٣٢١ - محمول ٠٥٥٤٩٤٣٨٥.

الموزعون المعتمدون لمنشوراتنا
المملكة العربية السعودية ، مؤسسة الجريسي . ت: ٤٠٢٢٥٦٤
مصر ، مكتبة الإمام البخاري بالإسماعيلية - ت ٣٤٣٧٤٣ / ٠٦٤
باقي الدول ، دار ابن حزم - بيروت - ت ٧٠١٩٧٤

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع[١].

ما جاء به الرسول يدل عليه السمع والعقل

والمقصود هنا: أن ما جاء به الرسول يدل عليه السمع والعقل، وهو حق في نفسه؛ كالحكم الذي يحكم به؛ فإنه يحكم بالعدل؛ وهو الشرع. فالعدل هو الشرع، والشرع هو العدل.

ولهذا يأمر نبيه أن يحكم بالقسط، وأن يحكم بما أنزل الله. والذي أنزل الله هو القسط، والقسط هو الذي [أنزله][٢] الله. وكذلك الحق، والصدق هو ما أخبرت به الرسل، وماأخبرت به فهو الحق، والصدق.

ذم السلف لأهل الكلام

[والسلف][٣] والأئمة ذموا أهل الكلام المبتدعين؛ الذين خالفوا الكتاب، والسنة[٤]. ومن خالف الكتاب والسنة لم يكن كلامه إلا باطلاً؛ فالكلام الذي ذمه السلف يُذم لأنه باطل، ولأنه يُخالف الشرع[٥].

ومن الناس من ظن أن السلف أنكروا كلام القدرية فقط

ولكن لفظ الكلام لما كان مجملاً، لم يعرف كثيرٌ من الناس الفرق بين الكلام الذي ذموه، وغيره؛ فمن الناس من يظن أنهم إنما أنكروا كلام القدرية فقط؛ كما ذكره البيهقي[٦]، .....

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٣٩٤).
(٢) في «م»، و«ط»: (أنزل).
(٣) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.
(٤) سبقت الإشارة إلى ذلك ص ٢٧٤ - ٢٧٦.
(٥) قال الإمام البربهاري كَظَّلَّلَهُ: (اعلم أنها لم تكن زندقة، ولا كفر، ولا شكوك، ولا بدعة، ولا ضلالة، ولا حيرة في الدين، إلا من الكلام، وأهل الكلام والجدل والمراء والخصومة والعجب). «شرح السنة» للبربهاري: ص٤٨.
(٦) انظر: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر: (٣٤١، ٣٤٤ - ٣٥٢)؛ حيث نقل كلام البيهقي في أن الشافعي إنما قصد بذمه لأهله الكلام القدرية، ومنهم حفص الفرد.
والبيهقي هو: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الشافعي، شيخ خراسان، ومن أئمة المحدثين. ولد سنة ٣٨٤هـ، وتوفي سنة ٤٥٨هـ. قال عنه إمام الحرمين الجويني:=

كتاب النبوات لابن تيمية، ذم السلف لأهل الكلام، ص٦١٥

ZITIERVORSCHLAG

Irshād Media (2026): Der Kalām der Salaf. https://irshadmedia.com/de/posts/der-kalam-der-salaf/ (abgerufen am 18. November 2026).

Kurzlink: irshadmedia.com/de/p/193/

Quelle: https://irshadmedia.com/de/posts/der-kalam-der-salaf/ · Abgerufen am 18. November 2026